العدد (2246) السنة التاسعة - الثلاثاء (13) ايلول 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

قانون توحيد رواتب المتقاعدين والموظفين على طاولة النقاش في المجلس

على عينك ياتاجر.. معاملة التقاعد تنجز بـ(٤٠٠) دولار

الإجـــــراءات الحكـومـيـة بـطـيـئـة ولا تـلـبّـي طـمـوحـات المـتـقـاعـديـن

المـتـقـاعـدون يـطـالـبـون بـالـغـاء فـقـرة المـتـقـاعـديـن الـقـدمـاء والجـدد

المعاناة المريرة للمتقاعدين هي قصة كلّ يوم، وتبدو مثل الأمراض المزمنة أو مثل النكبات الأليمة تعلق بوجدان الأسف مثل شريط اسود يؤطّر صورة ميّت. كانوا يأملون أن تكون الزيادات منصفة ،ورغم التعديلات الكثيرة التي نفذت على القوانين والزيادة الضئيلة على الرواتب، إلا أن الغالبية منهم لم يتسلموها وفق الاستحقاقات الثابتة،بل تعرض الكثير منهم إلى المساومة والابتزاز. لقد أهملت هذه الشريحة المهمة التي تُعد القاعدة الحقيقية التي ساهمت في بناء البلد ،بل أنها ضربت أعلى الأمثلة في التضحية من أجل هذا الوطن، فقدموا كل وقتهم وعمرهم وكانوا ينتظرون الإنصاف القريب والزيادة المناسبة من الحكومات المتعاقبة ،وفاءً لما قدموه من جهود ولكنهم نالوا المزيد من الظلم والاضطهاد والتهميش طيلة سنوات. ورغم كل شيء ما تزال هذه الشريحة الصابرة تعلّق الآمال على التعديلات التي تحدثت عنها الصحف في الآونة الأخيرة ، والتي تقول إن هناك مقترح قانون لتوحيد رواتب الموظفين والمتقاعدين سيقدم إلى مجلس النوّاب نهاية العام الحالي.

بغداد/ المدى
عدسة/ أدهم يوسف

مقترح قانون

يقول الخبر: كشفت اللجنة المالية في مجلس النواب عن إعدادها مقترح قانون لتوحيد رواتب الموظفين والمتقاعدين ،مؤكدة تقديمه الى مجلس النواب قبل نهاية العام الحالي ، واشار عضو اللجنة المالية في المجلس شورش حاجي الى ان اللجنة المالية شكلت لجنة مصغرة تعكف على إعداد ودراسة مقترح قانون لتوحيد رواتب الموظفين والمتقاعدين وقد عقدت اللجنة المالية البرلمانية اجتماعا في وقت سابق لمناقشة إمكانية زيادة رواتب الموظفين والمتقاعدين ليتم تقديمه الى المجلس ومناقشته واعتماده بعد المصادقة عليه. (انتهى الخبر)

ثمة مظالم كثيرة تتطلب الانتباه. احدهم قال: إن راتبه عندما كان موظفا (٦٥٠ الف دينار)، قد أصبح بعد التقاعد (١٥٠الف دينار)، فهذا وحده برأيه يستدعي وقفة طويلة.

احد الذين التقيناهم في المصرف قال للمدى: إن احد الموظفين في دائرة التقاعد طالبه بدفع (٤٠٠ دولار) لاستكمال معاملته التقاعدية ، ما جعل المتقاعد في حيرة من أمره، وتساءل هل وصل الأمر بالرشوة في دائرة التقاعد إلى حد المطالبة بها مع العلم أن المعاملة لم يكن ينقصها شيء.

تظاهرات وشكاوى

يشارك المتقاعدون في كل التظاهرات والاحتجاجات بشكوى سلب حقوقهم، ويطالبون الحكومة بالالتفات إلى معاناتهم إلا أن ذلك بلا فائدة. هم يعرفون أن أصواتهم ولافتاتهم بلا معنى وليس لها القدرة على تحقيق العدالة.

في أحد المصارف الحكومية قبل أيام العيد كان طابور كبار السن – رجال ونساء – المتعبين يمتد تحت رحمة درجات حرارة شمس آب المنصرم ليتقاضوا بضعة آلاف لا تسد مصروفات العيد .

شتم المتقاعد حسن رداد (٧٣) سنة الحكومة وامتنع في البداية عن الحديث ورفض أن يتكلم مع الصحافة وهو يقف في ذلك الطابور ريثما يتمكن من دخول المصرف واستلام الراتب، فقد كانت أعداد المتقاعدين عالية، ثم تمتم الحاج حسن بهذه الكلمات: نحن هنا مثل المتسولين ننتظر ونسمع كلاما وتوبيخا من هذا وذاك، وتابع : أفنيت عمري في خدمة بلدي وهذه هي النتيجة بضعة دنانير لا تسد الرمق، فلم نر زيادة حقيقية، ولا منحا أو قروضا ميسرة وسهلة دون تعقيد، سوى سلفة قليلة بفوائد كبيرة. المتقاعدون هنا في العراق عانوا الأمرّين وهم في أغنى بلد نفطي في العالم، أنا مثلا خدمت الوطن ما يقارب سبع وعشرين سنة وراتبي التقاعدي لا يكفي لشهر واحد . إننا نعيل أسراً، ونحن لا نريد أن نثرى ثراء فاحشا براتبنا التقاعدي، بل نريد فقط أن نعيش عيشة كريمة ونضمن حقوقنا.

وأوضح المتقاعد رداد: أن معاملات التقاعد لا تتم الا بعد دفع رشاوى كبيرة مع العلم أن انجاز معاملات التقاعد روتينية وتسير ضمن ملفات مودعة في الحاسبة المخصصة لهذا الغرض ،إلا أن التباطؤ في انجاز المعاملات يقصد من ورائه ابتزاز الموظف المتقاعد بدفع الرشوة للإسراع بها بدل الحضور كل يوم والوقوف أمام شبابيك مغلقة تحت الشمس الحارقة أو البرد القارص ، وتعال غدا أو بعد غد ..

وتساءل احد الموظفين (أبو إيمان) الذي بلغ سن التقاعد (٦٣) والذي تسير معاملته الآن في دوائر الدولة كي ينضم الى جيش المتقاعدين ، لماذا يخسر الموظف عند إحالته إلى التقاعد مبلغا كبيرا من راتبه ؟ ولماذا لا تكون الخسارة قليلة لكي تشجع الكثير من الموظفين الذين أكملوا المدة التقاعدية البالغة ٢٥ سنة أو الذين أكملوا سن الخمسين سنة بطلب الإحالة إلى التقاعد ليفسحوا الطريق أمام التعيينات الجديدة، ولكي يساهموا بترشيق الحكومة خاصة وان دوائر الدولة تعاني الترهل والبطالة المقنعة لبعض منتسبيها ..

المتقاعد أبو عدنان (٥٦عاما) يقول انه أحيل إلى التقاعد قبل ثماني سنوات ، ولديه خدمة ١١ سنة ولما كان تقاعده لا يسد رمق العائلة (٤٥٠ الف دينار) كل شهرين فقد عمل في إحدى شركات القطاع الخاص التي طالبها بضم خدمته التقاعدية اليها ،علما انه لم يتقاض اي حقوق تقاعدية عن خدمته الوظيفية ، إلا أن دائرة التقاعد لم توافق على تزويده بكتاب إلى الشركة التي يعمل بها يؤيد خدماته ،مع العلم أن الشركة لم تمانع بضم الخدمة ، لأخذ مستحقاته .

ولم تروج الهيئة الوطنية للتقاعد معاملة اغلب المتقاعدين الذين كانوا قد سافروا قبل أحداث ٢٠٠٣ إلى خارج الوطن، هربا من بطش النظام السابق، بعد تقديمهم طلبات الإحالة الى التقاعد ، ولا يعرف اغلبهم ما هي الأسباب او ما هي الأنظمة والقوانين التي استندوا إليها .

تمخض الجبل فولد فارا

أعرب الدكتور عبد الوهاب محمود (ناشط في مجال حقوق الإنسان) عن أسفه لما تعانيه هذه الشريحة المهمة في البلد، فالمتقاعدون اكبر الشرائح المتضررة من ارتفاع اسعار البضائع والخدمات، ولا توجد زيادات معقولة على رواتبهم، ويشير الدكتور عبد الوهاب الى:نحن نتكلم هنا عن معاناة حقيقية، عن أناس أفنوا عمرهم وسنين حياتهم في خدمة الوطن، ثم تحولوا إلى هامش!، ،ولقد جاء التعديل على قانون التقاعد لعام ٢٠٠٨ وفيه إجحاف كبير عندما قسّم المتقاعدين إلى فئتين: فئة القدامى الذين لا ينطبق عليهم القانون، وفئة المتقاعدين الجدد ،حتى قال اغلب المتقاعدين الذين عقدوا آمالهم على ذلك التعديل (تمخض الجبل فولد فارا)، فقد تم منح القدامى منهم ما بين الخمسة آلاف دينار والخمسة وعشرين ألف دينار فقط،وهي زيادة بائسة ! وطالب الناشط عبد الوهاب أن تراعي اللجان- المشكّلة الآن لتوحيد رواتب الموظفين والمتقاعدين- الدقة والإنصاف في عملها.

تضارب القوانين

أشار الخبير الاقتصادي حسين غضبان (وهو متقاعد أيضا) إلى أن رواتب التقاعد لم تكن منصفة ،مقارنة بالموظفين بعد الاحتلال، فلقد احتسبوا التضخم الذي أصاب الدينار، مقارنة بالدولار، فكانت الزيادة مناسبة للموظف نوعا ما، لكن بالنسبة للمتقاعد لم تكن كذلك، وطالب بان تكون مناقشة قانون توحيد الرواتب للموظفين والمتقاعدين منصفة هذه المرة ، وتساءل لماذا لا تكون ٨٠٪ من الراتب الوظيفي لجميع المتقاعدين دون تمييز بين القدامى والجدد ؟، مع العلم أن مجلس النواب عند إصدار قانون تقاعدهم الخاص، قد تم احتساب تقاعدهم على اعتبار أنهم خدموا الدولة لفترة ٢٥ سنة ، مع العلم أن اغلبهم لم يحضروا جلسات مجلس النواب وان الأخبار تؤكد غياب نصف أعضاء المجلس عن حضور الجلسات ، وآخر الأخبار تؤكد أن نسبة الحضور في المجلس هي ٤٥٪ ! ، في حين ان قانونا يخص شريحة مهمة ،تتقاضى راتبا لا يتجاوز المئتي ألف دينار (أقل من ٢٠٠ دولار). ومعاناة المتقاعدين لم تنته بعد استلام رواتبهم المتواضعة جدا والتي لا تؤمن ابسط أنواع المعيشة، ناهيك عن ظروف الاحتلال وما رافقتها من مآس كبيرة، حتى مع وجود البطاقة الذكية فهناك تأخير في التسليم، مما يؤدي الى ازدحام وهذه مشكلة اضافية، ففي الوقت الذي بلغت فيه صادرات النفط أكثر من (٣) ملايين برميل يومياً، تكون رواتب المتقاعدين عقبة أمام الحكومة، وحتى دائرة التقاعد العامة اعترضت على بعض المواد والفقرات على قانون التقاعد الموحد القديم، ونحن بدورنا نطالب بإعادة سلّم الرواتب مع زيادة التقاعد بشكل يتناسب مع التضخم الحاصل وشمولنا بالتخصيصات، حالنا حال الموظفين، مع ضرورة إلغاء التمييز بين المتقاعدين الجدد والقدامى وإضافة تعديل مفاده: أن كل الحقوق التي يحصل عليها المتقاعدون الجدد تسري على القدامى، ففي كل دول العالم تسعى الحكومات إلى وضع أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق الاستقرار والأمان والرفاهية للكل، دون تفضيل أحد على آخر ،إلا دولتنا التي ما جاءت إلا للمنافع الشخصية وهدر المال العام ، ويكفي أن نقول: إن الشفافية العالمية قد وضعت العراق في المرتبة الثانية بعد الصومال في الفساد الإداري والمالي ..والرابعة بين دول العالم ، وناشد الحكومة أن تكون منصفة ، كما طالب الحكومة بالالتفات إلى ما يجري في دائرة التقاعد من رشاوى تصل إلى مبالغ كبيرة مع أن المعاملات في اغلبها أصولية.

ناشط في حقوق الانسان: لماذا لا تكون نسبة ٨٠% من الراتب الوظيفي لجميع المتقاعدين

قوانين جائرة

وعن قانون توحيد رواتب الموظفين والمتقاعدين المطروح الآن على طاولة النقاش والذي سينتهي في نهاية هذا العام قال عضو الجمعية الإنسانية للمتقاعدين الدكتور موسى سلمان:

اغلب الإجراءات الحكومية بطيئة ولا تلّبي طموحات المتقاعدين فمنذ أشهر ونحن نسمع ونقرأ عن قانون توحيد رواتب الموظفين والمتقاعدين وبنفس الوقت يطمح المتقاعدون الى تحسين أحوالهم بإلغاء فقرة المتقاعدين القدماء والجدد والتعامل معهم دون تمييز ، علما أن قانون التقاعد المرقم ٢٧ لسنة ٢٠٠٦ وضع للموظفين الحاليين الذين سيحالون للتقاعد جدولا مناسبا للرواتب التقاعدية ، وان المتقاعدين القدماء ما زالوا يأخذون دفعات طوارئ وفق القوانين السابقة والمعمول بها والتي أكدها الدستور بالمادة ١٣٠ (ونصها) تبقى التشريعات النافذة معمولاً بها ما لم تلغ أو تعدل وفقاً لأحكام الدستور .

ويرى الدكتور سلمان :أن تعديل مقترح القانون الخاص بتوحيد رواتب الموظفين والمتقاعدين يجب أن يتم عبر لجان متخصصة تنظر بعين الجد الى معاناة المتقاعد خاصة وان اغلبهم يعاني أمراضا مزمنة، وان العلاج والدواء شحيحان في البلد، وان ارتفاع الأسعار قد طال كل مفاصل الحياة من الدواء إلى الإيجارات مع ظهور التزامات عديدة لم تكن معروفة قبل عقد من الزمن.

آراء أعضاء مجلس النواب

وأشارت النائبة عن القائمة العراقية عضو الجنة الاقتصادية في مجلس النواب ناهدة الدايني الى أن قانون التقاعد العام لم يكتمل بعد وان المجلس منهمك الآن بمناقشة قانون تعديل رواتب منتسبي الدولة ذلك لان الاختلافات كثيرة ومتباينة بين وزارات الدولة ، وفاتحنا دائرة التقاعد العامة لوضع آلية جديدة لسلّم رواتب المتقاعدين ، وخلال هذا الفصل ستتم مناقشة قانون تقاعد الخدمة المدنية على أن تكون الاستفادة من التعديلات في السنة القادمة ، وعن سبب تأخر إقرار وتنفيذ كل تلك القوانين أكدت النائبة الدايني أن العقبة تكمن في قلة التخصيصات المالية بالدرجة الأولى .

قانون الضمانات الاجتماعية

كما أكد عضو اللجنة المالية في مجلس النواب النائب عبد الحسين الياسري أن القوانين المعمول بها الآن متعددة ومتضاربة ، لذلك نحن نسعى الى توحيدها ، ونعمل على تأسيس قانون الخدمة المدنية الموحد والذي نريد ان يكون مرادفا لقانون التقاعد ، ودعونا مدير التقاعد العام للمناقشة وقلنا لوزير المالية :إن الموظف حال تعيينه يدفع من راتبه نسبة ٥٪ لصندوق التقاعد ، بمعنى أن صندوق التقاعد يحتوي الآن على مليارات من الدنانير من تلك الاستحقاقات وهي حق من حقوق المتقاعد وليس منّة من الحكومة ، وقال وزير المالية: إن تلك المبالغ موجودة في دائرة الموازنة ، نحن الآن نعمل لتطوير عمل صندوق التقاعد ، ونسعى إلى تطبيق قانون الضمانات الاجتماعية المعمول به في الدول الأوربية واغلب الدول المتقدمة ، إلى جانب تقديم الخدمات المجانية للمتقاعد منها على سبيل المثال الخدمات الصحية ، النقل ، وهذا حق من حقوق المتقاعد على الدولة ، كونه احد مؤسسيها.